تونس: للإفراج الفوري عن سهام بن سدرين، الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة

في الأول من آب/أغسطس 2024، أصدر قاضي التحقيق الأول بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بالمحكمة الابتدائية بتونس بطاقة إيداع بالسجن ضدّ بن سدرين إثر استنطاقها على خلفية تهم "تزوير" التقرير الختامي لسنة 2019 لهيئة الحقيقة والكرامة.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "*بدلاً من أن تقوم السلطات التونسية بتطبيق توصيات هيئة الحقيقة والكرامة، آثرت استهداف سهام بن سدرين بناءً على اتهامات مزيفة. وإن كان ذلك ليدلّ على شيء، فهو يشير إلى نية السلطات في تقويض العدالة الانتقالية والإصلاحات التي قدمتها.*" وأضاف بنعربية: "*على السلطات التونسية أن تقوم بالإفراج الفوري وغير المشروط عن سهام بن سدرين، وإسقاط جميع التهم الموجّهة ضدّها.*"

وغنيّ عن القول إنّ سهام بن سدرين صحفية بارزة ومدافعة عن حقوق الإنسان، عُرفت بعملها الناشط إبّان نظام بن علي ومعارضتها الصريحة لنهج قيس سعيّد المتمثّل في تفكيك سيادة القانون في تونس. وفي الفترة ما بين 2014 و2018، شغلت بن سدرين منصب رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة التي تأسّست من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الفساد المرتكبة على يد المسؤولين في الدولة وشركائهم في أيام النظام السابق، منذ العام 1955، ومن أجل تحقيق المساءلة عن هذه الانتهاكات وتقديم الجبر لضحاياها.

وتعرّضت بن سدرين، ومعها هيئة الحقيقة والكرامة، لحملات تشهير عدة منذ نشر التقرير الختامي للهيئة. كما استهدفت بن سدرين أيضاً من خلال شكاوى جنائية أخرى رُفعت ضدّها على خلفية مزاعم عن سوء إدارتها للهيئة، وتسبّبها بـ"إلحاق الضرر بالدولة"، وذلك على الرغم من تحقيق لمحكمة المحاسبات دام عشرة أشهر من دون العثور على أيّ دليل يدعم هذه الادعاءات.

وفي 2 آذار/مارس 2023، وجّه قاضي التحقيق في سياق القضية الحالية لبن سدرين تهم "التدليس"، و"التزوير" وإساءة استخدام الصفة الرسمية" بالإضافة إلى تهم بإضافة قسم حول ادعاءات الفساد في النظام المصرفي التونسي إلى النسخة النهائية من تقرير هيئة الحقيقة والكرامة. كما أصدر القاضي قراراً بمنعها من السفر. وفي أيار/مايو 2023، أعرب خبراء مستقلون في حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء قضية بن سدرين التي بدت وأنها تشكّل انتقاماً منها لعملها كرئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة، ولا سيما على خلفية قضايا الفساد التي أحالتها الهيئة للملاحقة.

وكانت هيئة الحقيقة والكرامة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2018، قد اختتمت أعمالها وأحالت 205 قضايا تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان والفساد إلى الدوائر الجنائية المتخصصة الثلاث عشرة في تونس. وارتبط بعض هذه القضايا بفساد النظام المصرفي، تورّط فيها 23 مسؤولاً حكومياً بقي بعضهم في مناصبه بعد الإطاحة بالرئيس بن علي في العام 2011.

ومنذ العام 2019، واجهت 205 من القضايا المعروضة لدى الدوائر الجنائية المتخصّصة فترات طويلة من التأخير. وفي العام 2022، منح الرئيس قيس سعيّد لنفسه صلاحيات واسعة للتدخل في مسيرة وتأديب القضاة وأعضاء النيابة العمومية مما قوض بشكل أساسي استقلال القضاء في تونس. وفي سنة 2023، استخدمت السلطة التنفيذية هذه الصلاحيات لنقل وتناوب القضاة وأعضاء النيابة العمومية بشكلّ تعسفي في الدوائر الجنائية المتخصصة، مما أدى إلى تعليق العمل على جميع القضايا المعروضة أمام هذه الدوائر حتى أجل غير مسمى.

وعليه، تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات التونسية بالوقف الفوري لجهودها المبذولة من أجل نزع الشرعية عن عملية العدالة الانتقالية في تونس، بما في ذلك من خلال الملاحقة الجنائية لبن سدرين على أساس تهم مزيفة ترتبط بعملها مع هيئة الحقيقة والكرامة، وضمان حق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، وذلك بضمان أن تسير القضايا المحالة أمام الدوائر الجنائية المتخصصة بشكل مستقل ونزيه، بما يتوافق مع التزامات تونس بموجب القانون الدولي.